

الباب الأول

مقدمة

أ. الخلفية البحث

الوصايا هي جزء من قانون الميراث. فهم وصية بيان من قبل شخص ما سيتم القيام به على ممتلكاته بعد الموت.¹ في حين الوصية الواجبة هي سياسة الحكام الذين يضطرون إلى إعطاء الوصية لشخص معين في ظروف معينة. الوصية الواجبة هو شهادة أن تلي الورثة أو الأقارب الذين ليس لديهم جزء في الميراث من الناس الذين ماتوا بسبب وجود عقبة شخصية.² في الواقع هناك بعض المصطلحات التي يجب أن تتحقق من أجل تنفيذه بشكل صحيح. هو

تعريف الوصية المتعلقة الكنوز في قانون الميراث.

¹ Sajuti Thalib, 2000, *Hukum Kewarisan Islam di Indonesia*, Sinar Grafika, Jakarta, hal. 104.

² Abdul Aziz Dahlan, 2000. *Ensiklopedi Hukum Islam*, Jakarta: PT Ikhtiar Baru Van Hoeve, Jilid 6, hal. 1930.

في الأساس هو التزام الأخلاق لشخص ما على الوفاء بحقوق الآخرين

أو الأقارب لأن الرجل لديه العديد من جدارة أو مساعدة حياة العمل، في حين

أن الشخص لا تشمل الأسر الذين لديهم جزء من الميراث. دلالة أن هذه

الوصية هو إكمال من حكم الميراث الذي مشروع في القرآن الكريم و السنة

ولإجماع. في القرآن، قال الله تعالى:

كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ
بِالْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ³. (سورة البقرة: ١٨٠)

الآية المذكورة يتطلب أن الناس الذين يشعرون وصول علامات الموت

الذي يعطي الوصية إلى الورثة تتعلق بالكنوزه. إذا كنوز كثيرة، بل هو في الأساس

كلمة "كتب" التي تستخدم في الآية المذكورة يعني الفريضة، ولذلك كثير من

العلماء الذي يلزم الوصية، وخاصة الآية الختامية يؤكد أنه هو الحق. في حين أن

³ Departemen Agama RI: *al-Qur'an dan Terjemah*, Yayasan Penyelenggara Penerjemahan/Penafsir al-Qur'an, (Jakarta: 2005), hal. 27.

المال كثير هو نسبي جدا، في القرآن و الحديث لا يفسر كيف المبلغ حتى بعض

العلماء يقولون أن الوصية أوصى أو المطلوبة أي كمية من الكنوز التي يمتلكها.^٤

عندما نزلت سورة النساء الآية ١١-١٢ بشأن مشروعية الميراث

بالتفصيل، الوصية في الشريعة الإسلام محدود بشيئين: أولا، الوصية إلى ورثة لا

تنفذ إلا بإذن الورثة الآخرين استنادا إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم،

الخطبة في حجة الوداع:

"عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ. الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ وَ حِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ أَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ التَّابِعَةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. لَا تُنْفِقُ امْرَأَةٌ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا، قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَلَا الطَّعَامُ؟ قَالَ: ذَاكَ أَفْضَلُ أَمْوَالِنَا . وقال: الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ، وَالْمِنْحَةُ مَرْدُودَةٌ، وَالذَّيْنُ مَقْضِيٌّ، وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ."^٥ (رواه الترمذي)

⁴ M. Quraish Shihab, 2005, *Tafsir al-Misbah: Pesan, Kesan dan Keserasian al-Qur'an*, Lentera Hati, Jakarta, hal. 398.

^٥ الترمذي، ١٩٩٥، عارضة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، المجلد الرابع، (بيروت: دار الفكر)، صفحة. ٤٣٢.

وأما الوالدين يستأهلان جزء معين من الميراث و الوصية حكمها السنة لغير

الورثة. الثاني، الحد الأقصى الوصية بالثلث الكنز فقط. أما بقية من الثلث

الكنوز هو حق الورثة حتى أن الشخص الذي يعطي تركة على هذه الزيادة لم

تنفذ ولكن إذا كان هناك رغبة و موافقة الورثة.^٦

الوصية لا يجوز أكثر من الثلث الكنوز استند إلى حديث النبي:

حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي وَأَنَا بِمَكَّةَ وَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا قَالَ يَرْحَمُ اللَّهُ ابْنَ عَفْرَاءٍ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْصِي بِمَا لِي كُلِّهِ قَالَ لَا قُلْتُ فَالشَّطْرُ قَالَ لَا قُلْتُ الثُّلُثُ قَالَ فَالثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ وَإِنَّكَ مَهْمَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ فَإِنَّمَا صَدَقَةٌ حَتَّى اللَّقْمَةُ الَّتِي تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ وَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَكَ فَيَنْتَفِعَ بِكَ نَاسٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا ابْنَةٌ.^٧ (رواه البخاري، رقم الحديث ٢٥٣٧)

^٦ وهبة الزحيلي، ٢٠١١، الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء الثامن، (بيروت: دار الفكر)، صفحة ١٥٤.

^٧ البخاري، محمد بن إسماعيل: الجامع الصحيح، تحقيق مصطفى البغا، (بيروت: دار ابن كثير، ط ٤، ١٩٨٧ م)

شيء الذي الوصية لا يتجاوز ثلث الميراث الموتى، يعني إذا كان الموصى

يملك الورثة. لأن الإجماع من العلماء قال واجب على الحد من الوصية بالثلث

من الكنز، وفق هدي النبي في الحديث أعلاه.

الوصية يتجاوز كمية من ثلث المؤجلة و المفصلة إلى الإذن من الورثة. إذا

كانت يجوز بأكثر من الثلث إذن الوصية تنفيذ الإرادة، وإذا كانوا يرفضون

يتجاوز ثلث إذن الإزالة كمية أكثر من الثلث.^٨

وصف أيضا في KHI (Kompilasi Hukum Islam) الفصل ١٩٥ الآية ٢

يعني الوصية مسموح فقط بقدر ثلث من الميراث إلا إذا كان جميع الورثة توافق.

إذا كان شخص ما ترك كنز قليلا، ثم لا يلزمه الوصية. لأنه يقوم على

النبي قال سعد بن أبي وقاص: "... انك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن

تذرهم عالة..."^٩ (رواه البخاري ١٢١٣)

^٨ وهبة الزحيلي، ٢٠١١، الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء الثامن، (بيروت: دار الفكر)، صفحة ٢٣٨.

^٩ المرجع السابق، ٢٤٠.

إذا كان الشخص لديه قليلا من الكنوز فالوصية, حتى أنه ترك الورثة في

حالة من الفقراء. ذكر الحديث المذكور هو وصف إعطاء الوصية الواجبة يجب

أن لا يتجاوز الثلث الميراث، وفقا رسول الله و الثلث كثير. إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ

أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ.

الوصية في الشريعة الإسلامية هي في الأساسية موجه فقط إلى الآخرين

ليست الورثة أو حصوصا إلى الورثة لأن أسباب آخر مثل مهجوب عند الورثة

الآخرون لا تحصل على الميراث. ذلك الحال أن الوصية إلى الورثة مسموح إذا

كان الورثة الآخر وافق على منح الوصية من الموصى.

عملية التبني عن اعتماد أحكام قانونية جديدة، في هذه الحالة شيئا ما

سوف يحدث الحادث، وأسفر عن وفاة ضد الآباء بالتبني ثم التغيير الاجتماعي

حول تقسيم الميراث. هي الموقف الذي يتم تعيين الطفل المعتمدة أو تشجيع

الآباء على ورثة القانونية في القانون العربي سواء ورثة موروثية ويحق لقدر ثلث

واجبية العهد في الأطفال وفقا لترجمة الشريعة الإسلامية اعتمدت الطفل أو رعاية

والوالدين الكفالة لا تقبل الميراث. وفي حين يستبعد الكتاب من القانون المدني

قانون القسم ٨٣٢ وفي الشريعة الإسلامية على حد سواء ورثة.

بين الدولة السكان المسلمين أن تلتزم الوصية الواجبة هي جمهورية مصر

العربية على النحو الوارد في الفصل ٧٦ القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦، الوصية

الواجبة هي الأساس في نفس الوقت مع الآية الوصية تتجسد في القرآن، ولكن

قال بعض العلماء آية الوصية منسوخ. ^{١٠} الآية المشار إليها هي سورة البقرة

١٨٠: كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ

وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ. ^{١١}

هناك مشاكل أساس القانون ضد الحد من الثلث في توفير الوصية

الواجبة التي تعيينها في شريعة الإسلام على أساس القرآن والحديث النبي صلى الله

^{١٠} حول منسوخ هذه الآية، أصبح جدلي مطول كما يمكن دراستها في مختلف الكتب التفسير، خصوصا تفسير الآيات القانونية.

^{١١} M. Amin Suma, *Hukum Keluarga Islam di Dunia Islam*, (Jakarta: PT RajaGrafindo Persada, 2004), hal. 134.

عليه وسلم و آراء العلماء الفقه في كل من سلفية والمعاصرة حتى تجميع الشريعة

الإسلام (KHI) تم تعيين مستويات الثلث في الوصية الواجبة.

ابن حزم هو عالما من العصور الكلاسيكية القديمة، فهو ذكي جدا

ويعيش في بني أمية فيها العديد من العلماء الشهيرة ولقد تعلمت الكثير منهم.

ابن حزم تلتزم المذهب الظاهر وهو معروف جدا النصية في تحديد الحكم الذي

يستند إلى القرآن والحديث على الإجماع العلماء.

وهبة الزحيلي هو العلماء المعاصرين و اهل تفسير أيضا. وقد كتب

العديد من الكتب الفقهية. المذهب المتبع هو الغمام الشافعي. لكنه يكون

محايدا في كتاب من الفقه و رابط بعض الرأي في ذلك، معتقدا أنه ليس

النصية. وبالتالي فإن التفكير من العالمان يرى الكاتب المثير للاهتمام أن الدراسة

لأن لديهم خلفية الفكر الشريعة الغسلامية مختلفة.

إنطلاقا السابقة، يهمني لمعرفة الوصية الواجبة في قول وهبه الزهيل و ابن

حزم. لذلك، هذا هو وضعت العنوان لهذا بحث " حد الثلث في وصية الواجبة

عند ابن حزم و وهبة الزحيلي".

ب. تحديد البحث

في هذه الدراسة أبتعد التي توسع في هذه الدراسة ركزت على أحكام
الوصية الواجبة والقيود المفروضة على الثلث في الوصية الواجبة الكنوز عند ابن
حزم و وهبة الزحيلي.

ج. مشكلة البحث

إنطلاقا خلفية والقيود من المشاكل المذكورة، أحدد البحث في هذه الدراسة هي

كما يلي:

١. كيف موقف عند ابن حزم و وهبة الزحيلي عن قسمة الثلث للوصية الواجبة

؟

٢. ما الفرق بين موقف ابن حزم و وهبة الزحيلي عن قسمة الثلث للوصية

الواجبة؟

د. الغرض البحث

الغرض البحث عن هذه الدراسة كما يلي:

١. لمعرفة آراء ابن حزم وهبة الزحيلي عن تحليل الحكم عن قسمة الثلث للوصية

الواجبة.

٢. لمعرفة الفرق موقف الثلث للوصية الواجبة عند ابن حزم و وهبة الزحيلي.

هـ. فوائد البحث

١. الفوائد النظرية

نظرية هذا البحث ومن المتوقع أن تعطي شرح بالتفصيل عن بناء

الأحكام القانون وكذلك تحليل الحكم اراء منصب الثلث في الوصية الواجبة

عند ابن حزم و وهبة الزحيلي. حتى أن يكون يعطي المساعدة الفكرة تطوير

العلوم دراية مجال الحكم الوصية التركة، فضلا عن القراءة و قائمة المرجع في

الكلية مجال الأعمال العلمية و الأساس المنطقي للبحث متجانس في المرة

القادمة.

٢. الفوائد العملية

ومن المتوقع أن تفتح الخطاب الجديد لمزيد من البحث أن تكون قادرا

على القراءة ظاهرة جديدة يحدث في الوقت الراهن والمستقبل.

مواد القراءة للقارئ في فهم العلوم الدينية، وخاصة علوم الشريعة

الإسلامية عن الوصية الواجبة عند ابن حزم و وهبة الزحيلي.

٣. الفوائد الكاتب

كشروط للحصول على درجة فقيه الإسلام في الجامعة المحمدية مالانج.

و. دراسات السابقة

١. الوصية الواجبة للورثة غير المسلمين عند الحكم الإسلام و الحكم الوضعي

عند افريليسدس طالب البرنامجين (٠٧١٢٠٠١٧/٠٧٤٠٠٢٨٠)، في هذا

البحث مناقسة حول الأشخاص الذين يحق لهم الحصول عل الوصية الواجبة

بينها هي: اعتمدت الأطفال بالتبني. لذلك هذا البحث الهدوء الحكم

الوصية الواجبة إلى غير المسلم بسبب لايزال علاقة القرابة عاطفى إلى

الموصى، رأى الإعتبارات النفسية من الورثة على أساس المدرج القانونية و

المعيارية (KHI) Kompilasi Hukum Islam

٢. أحكام الحد الأقص الوصية الواجبة (الدراسة تحليل حكم حالة

رقم. 339/Pdt.G/2000/PA.JB) بواسطة عهدى مولانا (١٠٩٠٤٤١٠٠٠٠٨)،

في هذا البحث مناقسة حول الشريعة الإسلامية و القانون الإيجابى أن الوصية

الواجبة أكثر من الثلث قسم و مناقسة تحليل القاضى مجموعة الوصية الواجبة

أكثر من الثلث.

من المراجعة البحث أعلاه واضح مختلف مع البحث التي أريد أن تكون

شاملة، لأنه فى مناقسة أطروحتى، يعنى أحكام الوصية الواجبة و حدود

الثلث كحد أقصى الوصية الواجبة. بالمبحث "دراسة تحليل القانونية عن حد

الثلث للوصية الواجبة وفقا ابن حزم و وهبة الزحيلي". فى هذا البحث أقول

هذا الموضوع مثير جدا للأهتمام، لماذا لا يجوز الإرادة أكثر من الثلث إلا

بإذن الورثة.

ز. طريقة البحث

١. نوع البحث

هذا البحث هو نوع دراسة المعيارية البحث، التي تشير إلى مكتبة مرجعية الأدب (البحوث المكتبة)، لذلك تم الحصول على المصادر من الكتب أو كتب أو مراجع أخرى ذات صلة مباشرة بالموضوع.

٢. طبيعة البحث

كاتب في القيام بهذا البحث هو التحليل، وهذا هو البحث التي تنوى شرح الحدود الثلث في الوصية الواجبة التي نظمت في الشريعة الإسلامية خاصة وفق ابن حزم و وهبة الزحيلي.

٣. أنواع المواد القانونية

هناك ثلاثة مصادر المواد القانونية التي سيتم استخدامها بوصفها مصدر الإحالة أو مؤسسة رئيسية في هذا البحث وهي: مصدر القانون الأساس، القانون الثانوى، القانون القطاع الثالث. واما معني القانون الثالث هو :

أ. القانون الأساس، هو مادة قانونية ملزمة و هو القاعدة الأساسية في أي

مناقشة المشكلة. يعني : القرآن. حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

رأي ابن حزم و وهبة الزحيلي التي تناقش عن القانون الوصية الواجبة.

ب. القانون الثانوي، وصف النظرية التي يتم إنتاجها من المصادر الأولية.^{١٢}

في هذا الحالة يشير صاحب البلاغ إلى المواد التي يمكن أن تعطي شرح

التفسير و شرح التفسير الذي يدعم مصدر البيانات الأساسي في الحصول

على الفهم والمعرفة كله، منه يعني : العمل العلمي ونتائج البحوث التي

يمكن أن تشكل الأوراق، مقالات، المجلات العلمية، آراء و الأخبار

المتعلقة المسائل التي نوقشت.

¹² Djarwanto PS, 1984, *Pokok-Pokok Metode Riset dan Bimbingan Penulisan Skripsi*, Liberty, Yogyakarta, hal. 14.

ت. القانون القطاع الثالث، و هي المواد التي توفر إرشادات وتوضيحات

الأولية والمواد القانونية الأساس و الثانوية، مثل: القانوني القواميس،

والموسوعات، والمجلاة وما إلى ذلك.^{١٣}

٤. تقنية جمع مادة قانونية

تقنية جمع مادة قانونية في هذه الكتابة هي :

أ. البحث لمرجعية

فهم المكتبة البحث المقصود هنا محاولة لإيجاد وتطوير وتقييم

واختبار حقيقة المعرفة باستخدام الأساليب العلمية.^{١٤} في إجراء مراجعة

الآداب أن يناقش نظرية القانون الحد من الثلث في الوصية الواجبة.^{١٥} و

دراسة الأدب هو أكثر تركيزا على دراسة الإعتبارات القانونية حول

القيود المفروضة على الثلث في الوصية الواجبة.

¹³ Soerjono Soekanto, 1981, *Pengantar Penelitian Hukum*, (Jakarta: UI Press), hal. 46.

¹⁴ Dina Sujana, 1989, *Tuntunan Penyusunan Karya Ilmiah*, (Bandung: Sinar Baru), hal. 4.

¹⁵ Sunarjati Hartono, 1986, *Kapita Selekta Perbandingan Hukum*, (Bandung: Alumni), hal. 67.

في هذه الدراسة بالكامل باستخدام مكتبة البيانات إما في شكل

كتب، وتقارير بحثي، مجلات، مجلة، مقالات، و مواد المكتبة الأخرى،

مادامت هناك صلة القضايا التي ستناقش و من المكتبة البيانات يمكن

الحصول على البيانات النوعية.

ب. التوثيق

إلى دعم هذه الأطروحة، يستخدم المؤلف تقنية جمع البيانات

الوثائق، هذه الطريقة تتم مع استخدام المواد القانونية من خلال

الأرشيف هو مكتوب وخاصة القانون، نظرية القانونية، حجج القانونية

أو غيرها.

المؤلف كما يستخدم الطريقة الإستنتاجية، وهي رسم الإستنتاج

المنطقي إلى مشكلة من القواعد أو المبادئ العامة (مضاعفة من الحقيقة

العامة).^{١٦}

٥. طريقة تحليل المواد القانونية

التحليل المستخدمة في هذه الدراسة هو الأسلوب *Contens*

Analisis يعني التحليل متعمق من المحتويات الآداب المعنية مع موضوع

المناقشة و تحليل في المتعمق و بعناية من الآداب والبيانات التي تم الحصول

عليها حتى كتابة هذه الأطروحة موجهة وفقا للغرض من الدراسة تحليل ما

المقصود.

مكتوب فيه بالتحليل *Deskriptif Kualitatif* ، يعني يشرح واضحة

و مفصلة منهجية، واقعية و دقيقة على الأساس النظرية أو المفاهيم ذات

¹⁶ Djarwanto PS, 1984, *Pokok-Pokok Metode Riset dan Bimbingan Penulisan Skripsi*, (Yogyakarta: Liberty), hal. 9.

الطبيعة العامة وتطبيقها على وصف المشكلة التحقيق، أو يدل على المقارنة

و العلاقة مصادر القانون.

ح. نظاميات الكتابة

لتسهيل قراءة هذه الأطروحة، فالمؤلف بجميع أطروحة منهجية تتكون من أربعة

الفصول، يعني:

الفصل الأول مقدمة

يحتوى هذا الفصل على الخلفية البحث، تحديد البحث، المشكلة

البحث، عرض البحث، فوائد البحث، دراسات السابقة، طريقة البحث و

نظاميات الكتابة.

الفصل الثاني دراسة نظرية

يحتوي هذا الفصل على استعراض نظرية أن يحتوي على حوالى: التفاهم

و الأساس القانون الوصية الواجبة، أركان، و شروط الوصية، شكل، محتويات،

تعريف، إلغاء الوصية.

الفصل الثالث المناقشة و التحليل

يحتوي هذا الفصل على مناقشة وتحليل نتائج البحث ما يلي: سيرة ابن

حزم و وهبة الزحيلي، و عن البحث دراسة تحليل القانونية عن حد الثلث

للوصية الواجبة وفقا ابن حزم و الدكتور وهبة الزحيلي.

الفصل الرابع إحتتام

يحتوي هذا الفصل إحتتام و إقتراحات الكاتب عن دراسة تحليل القانونية

عن حد الثلث للوصية الواجبة وفقا ابن حزم و الدكتور وهبة الزحيلي.